ملف العدد

الأزمة اللبنانية في أبعادها الاقتصادية والسياسية والأمنية

د.أيمن عمر
أكاديمي لبناني وباحث في الشأن الاقتصادي

يعتبر نقض الاتفاق النووي الإيراني– الأميركي في مايو/أيار ٢٠١٨ هو التاريخ المفصلي في بدء الأزمة في لبنان، بعد أن شهد لبنان حالة من الستاتيكو اقتضتها ظروف المرحلة السابقة بوجود اللاجئين السوريين على أراضيه جراء الأحداث السورية في العام ٢٠١١ إثر ما يُعرف ب»الربيع العربي». وقد مرّت الأزمة اللبنانية منذ ظهورها إلى العلن مع حراك ١٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩ بتطورات عديدة، وصلت في مداها إلى حافة الانفجار والذي يمكن أن يهدد الدولة اللبنانية ككيان بجميع مؤسساته. وإذ تدلّ جميع المؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية عن عمق هذه الأزمة وتداعياتها الاجتماعية والمعيشية مع تزايد نسب الفقر والبطالة والهجرة والانتحار والسرقة والتحلل المجتمعي، حيث وصل حال معظم اللبنانيين إلى حالة من القهر النفسي والموت المعنوي وهم يعيشون يومياً ولحظة بلحظة واقعاً اجتماعياً ومعيشياً مأساوياً: من طوابير محطات الوقود والخبز إلى الأدوية المفقودة والتقنين الكهربائي مع الغلاء الفاحش للأسعار، وانتهاء زمن الرفاهيات والكماليات. وقد دخل عامل جديد في قاموس الأزمة اللبنانية وهو العامل الأمني مع تزايد نسبة التفلت الأمني الناتج عن غياب سلطات الدولة والواقع المعيشي الكارثي. وأصبح الأمن الاقتصادي وما له من تأثير على الأمن المجتمعي على المحك، بحيث لم يعد بإمكان الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية من

تلبية احتياجاتهم الأساسية وتغطية المصاريف الإلزامية بشكل مستدام يحترم كرامتهم. واختلّت ميزانية الأسر في توفير الاحتياجات الأساسية: الطعام والماء واللباس وأدوات النظافة الشخصية، بالإضافة إلى القدرة على تغطية مصاريف الرعاية الصحية والتعليم[1].

وإن ما يغذّي الانهيار هو الاشتباك والتناحر بين القوى السياسية واستغلال الأزمة لتحقيق أجندات ومشاريع سياسية كلّ وفق رؤيته. ويمكن إضافة منظومة القيم الأخلاقية والثقافة الاقتصادية لبعض الأفراد من الشعب اللبناني والتي تعتبر من أهم العوامل التي تساهم في تعميق الأزمة، وهي منظومة قائمة على الجشع والطمع والربح السريع والاحتكارات، حيث رسّخت الاقتصاد الأسود كاقتصاد أساسي في الحياة العامة من المضاربات في صرف الليرة اللبنانية وتهريب السلع المدعومة إلى الخارج، إلى احتكار بعض السلع لرفع أسعارها وغيرها من الأمور.

تطورات الأزمة اللبنانية الحالية بأبعادها الثلاثة: الاقتصادية، السياسية والأمنية هي ما تتناوله هذه الورقة البحثية، متضمنة الأزمة الاقتصادية وتداعياتها الحياتية، كما تسلط الضوء على الواقع السياسي الداخلي بارتباطاته الخارجية، بالإضافة إلى حالة التفلت الأمني المستجدّة على الساحة اللبنانية بفعل الأزمة.

الأزمة الاقتصادية وتداعياتها المعيشية

– الأزمة الأسوأ حدّة: صُنّفت الأزمة في لبنان من بين الأزمات العشر عالمياً وربما من بين الأزمات الثلاث، الأكثر حدةً عالميّاً منذ أواسط القرن التاسع عشر بحسب تقرير البنك الدولي المعنون «لبنان يغرق: نحو أسوأ ٣ أزمات عالمية» الصادر في حزيران ٢٠٢١، وهي حقيقة ملموسة يعيشها اللبنانيون في حياتهم اليومية عبر صعوبة تأمين أبسط متطلبات المعيشة اليومي. يقدّر البنك الدولي الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠٢٠ بحوالي ٣٣ مليار دولار بنسبة انكماش ٢٠,٣٪ عن العام ٢٠١٩[2]. هذا الانخفاض الكبير في حجم الاقتصاد أكبر من دولة بحجم لبنان ومقدراته الاقتصادية على تحمّله، وهو يعكس حقيقة الأزمة وتداعياتها على كافة المستويات. هي الأزمة الأسوأ لأنها شملت كل

القطاعات دون استثناء، وزادت من نسبة الفقر خلال فترة قياسية، وهددت اللبنانيين في كل مناحي حياتهم المعيشية من غذاء وطبابة وتعليم وأمن اجتماعي. وقد بلغ معدل الفقر (الغذائي) المدقع ٢٢٪، ومعدل الفقر الكلي ٤٥٪ في العام ٢٠٢٠، ويعني هذا أن قرابة ١,٧ مليون شخص (٣٥٠ ألف أسرة) يعيشون تحت خط الفقر، منهم ٨٤١ ألف شخص (١٥٦ ألف أسرة) تحت خط الفقر الغذائي، ١٢٪ منهم أسر تعولها نساء[٣].

وفي أحدث تقرير للأسكوا [٤]عن لبنان في ٣ سبتمبر/أيلول ٢٠٢١، تضاعفت نسبة الفقر المتعدد الأبعاد في لبنان من ٤٢٪ في عام ٢٠١٩ إلى ٨٢٪ من مجموع السكان في عام٢٠٢١ . وبلغ عدد السكان الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد أربعة ملايين نسمة تقريباً، بلغت نسبة الفقر المدقع المتعدد الأبعاد ٣٤٪ من مجموع السكان في عام ٢٠٢١، أي ما يعادل ٤٠٪ من مجموع الفقراء. بلغت نسبة التضخم في لبنان ٢٨١٪ في الفترة بين يونيو/ حزيران ٢٠١٩ ويونيو/ حزيران ٢٠٢١ . ونتيجة لهذا التضخم، قفز خط الفقر ليتجاوز الحد الأدنى للأجور(٦٧٥ ألف ليرة لبنانية)، وأفضى ذلك إلى ارتفاع نسبة الفقر المادي من ٢٩٪ عام ٢٠١٩ إلى ٥٥٪ عام ٢٠٢٠ حتى بلغ ٧٤٪ عام ٢٠٢١[٤].

- **الأمن الغذائي** في خطر: مع التدهور المستمر لسعر صرف الليرة انخفضت القدرة الشرائية للرواتب أكثر من ٩٠٪، وارتفع مؤشر أسعار استهلاك المواد الغذائية في حزيران الماضي ١٢٢٣,٤٧٪ بمعنى ارتفاع أسعار المواد الغذائية ١٢ ضعفاً عن تلك في حزيران ٢٠٢١ وفق سعر صرف حوالي ١٧٠٠٠ ليرة للدولار، وهذا ما يهدد الأمن الغذائي للأسر[٥]. وقد ارتفعت كلفة السلة الغذائية والاستهلاكية لأسرة مؤلفة من ٥ أفراد من ٤٥٠ ألف ليرة شهرياً الى ٢,٥ مليون ليرة أي ارتفاع بنسبة ٤٥٥٪.[٦]. وها هي المجاعة تطرق الأبواب إذ إن ٧٧ ٪ من الأسر تفتقر الى ما يكفي من طعام أو ما يكفي من المال لشراء الطعام[٧].

بين تموز ٢٠١٩ وتموز ٢٠٢١، زادت أسعار ١٠ سلع غذائية أساسية أكثر من ٧٠٠٪ وإن كلفة الغذاء بالحد الأدنى لأسرة مكوّنة من ٥ أفراد أصبحت تقدّر شهرياً

بأكثر من ٣,٥ مليون ليرة لبنانيّة، من دون احتساب كلفة المياه والغاز والكهرباء، وهي بدورها في ارتفاع باهظ، أي بنحو خمسة أضعاف الحدّ الأدنى للأجور. وستجد الأكثرية الساحقة من الأسر في لبنان صعوبة في تأمين قوتها بالحدّ الأدنى المطلوب من دون دعم عائلي أو أهلي أو من دون مساعدة مؤسسات الإغاثة[٨].

- **رفع الدعم عن السلع**: منذ بدء الأزمة، قامت السلطات اللبنانية بعملية دعم للسلع والمواد وخاصة الأساسية منها بحجة مساعدة المواطنين على مواجهة الأزمة والتخفيف من وطأتها، وذلك نتيجة التدهور الدراماتيكي في سعر صرف الليرة اللبنانية، والتضخم المفرط في أسعار السلع والخدمات. وهي سياسة تقوم على توفير نسبة معينة من الدولارات للمستوردين عبر مصرف لبنان لتمويل عمليات الاستيراد، وهي على الشكل التالي: ٩٠٪ للمواد الغذائية، ٨٥٪ للمحروقات، ٩٠٪ للأدوية، بحيث يحصل المستورد وفق هذه النسب على الدولارات من مصرف لبنان وفق سعر الصرف الرسمي ١٥٠٧,٥ ليرة لبناني لكل دولار (يدفع المستورد ١٥٠٧,٥ ليرة لبنانية مقابل كل دولار يحصل عليه من مصرف لبنان)، ويؤمّن باقي الدولارات أي نسبة ١٠٪ و١٥٪ من السوق الموازية حسب السعر السائد (يتراوح صعوداً وهبوطاً حسب تطورات الاحداث، إلى حدّ وصوله في شهر أغسطس/آب ٢٠٠٠٠ ليرة للدولار). ولكن هذه السياسة أثبتت فشلها ولم تحقق المرجو منها بسبب سوء إدارة عملية الدعم، وعمليات تهريب البضائع المدعومة إلى خارج لبنان لتحقيق أرباح خيالية منها، بالإضافة إلى تفريغ السلع المدعومة في أكياس عادية لبيعها بأسعار مرتفعة وجني الأرباح المضاعفة. هذا الأمر أدى إلى استنزاف احتياطي مصرف لبنان من الدولارات بحيث وصل إلى عتبة الاحتياطي الإلزامي[٩] المقدر بحوالي ١٥ مليار دولار، مما دفع البنك الدولي إلى وصف سياسة الدعم بالفاشلة والمُشوّه والمُكلف والتراجعي. فبدأت السلطات بالتوجه إلى رفع الدعم التدريجي عبر تحديد أسعار صرف مختلفة وهي: ٤٨٠٠ المواد الأولية للأدوية، ١٣٦٥٠ الأدوية، ٨٠٠٠ المحروقات، بمعنى توفير الدولارات للمستوردين وفق أسعار الصرف هذه، مما أحدث مزيداً من ارتفاع الأسعار وزيادة حدّة الأزمة واستفحالها. ومع رفع الدعم نهائياً،

أي عدم توفير الدولارات للمستوردين حسب سعر الصرف الرسمي من قبل مصرف لبنان، عندها سيشتري هؤلاء الدولارات بحسب سعر الصرف المرتفع في السوق الموازية مما سيؤدي إلى مزيد من انفلاش الأسعار وتهديد الأمن الاقتصادي والاجتماعي.

- **البطاقة التمويلية**: لتفادي تداعيات رفع الدعم وبسبب فشل سياسة دعم السلع التي استفاد منها التجار والمحتكرون والمهرّبون، تقترح السلطات المعنية استبدالها بسياسة دعم المواطنين مباشرة عبر توفير مبلغ مالي نقدي شهري للعائلات الأكثر فقراً عن طريق «البطاقة التمويلية». يعتمد المسؤولون في تمويل البطاقة التمويلية على مشروع البنك الدولي «شبكات الأمان الاجتماعي» للأسر الأكثر فقراً بقيمة ٢٤٦ مليون دولار وهو عبارة عن قرض(١٠)، وحصة لبنان في صندوق النقد الدولي ٦٣٣,٥ مليون من حقوق السحب الخاصة أي حوالي ٨٦٠ مليون دولار والتي حصل عليها فعلياً في ٢ أغسطس/آب، بالإضافة إلى هبات متوقعة من الاتحاد الأوروبي [١١]. ورغم إقرار المجلس النيابي للبطاقة التمويلية في ٢٠ أغسطس/آب ووجود خطة حكومية لتطبيقها وإطلاق مشروع هذه البطاقة عبر وزير الشؤون الاجتماعية، إلا أن تنفيذ هذا المشروع دونه عدة عقبات في مقدمها تأمين التمويل اللازم للبطاقة لتمويل كامل المشروع بالإضافة إلى آليات تنفيذها منها: تحديد الأسر المستحقة، طريقة الدفع، عملة الدفع وغيرها. إن البطاقة هذه تنعى النموذج الحر للنظام الاقتصادي اللبناني وتكرّس بشكل رسمي الهوية الجديدة السائدة القائمة على التسوّل والطوابير وغياب الرفاهية والإحباط النفسي وقتل الطموح، وبالتالي دفن عصر الرفاهية المزيّفة التي عاشها اللبنانيون لعقود من الزمن. وقد تتحول هذه البطاقة إلى أداة انتخابية مع اقتراب الاستحقاق الانتخابي، لتصطف طوابير البطاقة على أبواب مكاتب الزعماء وتُضاف إلى طوابير المحروقات والخبز والمياه.

- **الأطفال في خطر**: لأول مرة في تاريخ الأزمات في لبنان، تطال الأزمة الحالية الأطفال بشكل مباشر وتهدد الأجيال الصاعدة، وهم مهددون بالمجاعة، والمؤشر الواضح على المجاعة أنه أكثر من ٣٠٪ من الأسر في لبنان لديها طفل واحد على الأقل، تخطّى إحدى وجبات الطعام الأساسية أو نام بلا عشاء. ولا يقتصر تهديد مستقبل أطفال لبنان

على الناحية الصحية والتغذية فحسب، وإنما يشمل التعليم والصحة النفسية إذ إن ٨٠٪ من هؤلاء الأطفال أصبحوا أسوأ حالاً مما كانوا عليه في بداية عام ٢٠٢٠، و٣٠٪ من الأطفال لا يتلقون الرعاية الصحية الأولية التي يحتاجون إليها[١٢].

- **انهيار قطاع التعليم:** يعتبر قطاع التعليم في لبنان من القطاعات الأساسية حيث يساهم بنسبة ٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وقد وقع قطاع التعليم أمام مطرقة الانهيار الاقتصادي، ولبنان معرّض لاستنزاف الرأسمال البشري فيه وهو أحد أهم المقدرات الاقتصادية فيه، وتعرّض الأجيال الصاعدة إلى خطر البطالة والهجرة. فقد أشار تقرير البنك الدولي في حزيران ٢٠٢١ إلى أن انخفاض مستويات التعلّم وعدم التوافق بين المهارات واحتياجات سوق العمل يعرّض مستقبل الأجيال الصاعدة في لبنان للخطر[١٣]. هذه الأزمة دفعت الكثير من الأسر إلى التأقلم والتكيّف مع الأزمة على حساب مستقبل أبنائهم وتعليمهم، فقامت بإيقافهم عن المدارس وإرسالهم إلى العمل، حيث أرسلت ٩٪ من الأسر أطفالها الى العمل وعمدت ١٥٪ من الأسر الى إيقاف أطفالها عن التعليم وأكثر من ٤٠٠ ألف طفل خارج المدرسة[١٤].

- **أزمة موارد الطاقة:** منذ انتهاء الحرب الأهلية في العام ١٩٩٠، يشهد اللبنانيون تقنيناً للتيار الكهربائي حيث يعتبر هذا القطاع أصل المشاكل في الأزمة اللبنانية، لأن أكثر من ٤٥٪ من الدين العام سبّبه هذا القطاع. وقد اشتدت قساوة التقنين الكهربائي منذ شهر تموز الفائت بسبب عدم القدرة على استيراد الفيول المطلوب لتغذية التيار، واشتدت حاجة اللبنانيين أكثر وأكثر إلى التغذية من اشتراكات المولدات الخاصة. ولكن أيضاً بسبب نفاذ مادة المازوت وهي أهم مورد حيوي، خضعت المولدات الخاصة للتقنين، الأمر الذي أثّر على الماكينة الاقتصادية وحركة الإنتاج. وانعكست تداعيات فقدان مادة المازوت على كل القطاعات دون استثناء الطبية والاستشفائية، المنشآت السياحية والاقتصادية....إلخ. وقد حذّر قسم برنامج الأمن الغذائي في الجامعة الأميركية في بيروت من مخاطر نقص الوقود على القطاع الزراعي، نظراً لعدم قدرة المزارعين على ريّ حقولهم في هذا الوقت الحرِج من موسم الإنتاج ما يُرتّب آثاراً سلبية على إنتاج الغذاء المحلي والصادرات الغذائية[١٥].

- **الميـاه**: وصلت الأزمة إلى حدّ أن اللبنانيين معرضون لخطر الحصول على المياه الصالحة للشرب وهي ستشمل أكثر من أربعة ملايين شخص، من بينهم مليون لاجئ. إن شبكة إمدادات المياه في لبنان مهددة بالانهيار، ومن المتوقع أن تتوقف معظم محطات ضخ المياه تدريجياً في مختلف أنحاء البلاد في غضون الأسابيع القادمة. والسبب هو حاجة هذه المحطات وامدادات المياه للصيانة التي تحتاج إلى الدولارات وهي غير متوفرة لهذا الغرض، ومن الأسباب أيضا انهيار شبكة الكهرباء، ومخاطر ارتفاع كلفة المحروقات [١٦].

البُعد السياسي للأزمة

إن البحث عن مسبّبات الانهيار الاقتصادي وانزلاق الوضع المعيشي نحو الكارثة، يدفعنا أن نضع على بساط البحث والتدقيق الأزمات السياسية الكبرى. فلا يمكن لأي انهيار اقتصادي أن يحدث دون خلفية سياسية، والمثال التاريخي انهيار النمور الآسيوية في نهاية التسعينيات من القرن الماضي.

تتداخل عوامل عدة في الأزمة اللبنانية تأتي السياسة في مقدمتها، بحيث تتشابك صراعات المنطقة مع الاشتباك السياسي الداخلي لتعطي الأزمة بُعداً أعمق وأقسى.

- **صراعات المنطقة**:لا يمكن فصل ما يجري في لبنان عن صراعات المنطقة والإقليم، ولطالما كان لبنان ساحةً لهذه الصراعات وأسيراً لتوازنات المنطقة. تجلّت بوضوح عقب نقض الاتفاق النووي الإيراني– الأميركي واشتداد العقوبات على حزب الله والتي تلظّى بنيرانها كل الداخل اللبناني شعباً ومؤسسات خاصة ورسمية. هناك عدة عوامل تجعل من لبنان في قلب هذه الصراعات حالياً، وهي:

• الترسانة العسكرية والصواريخ الذكية التي يمتلكها حزب الله التي تهدد الكيان الإسرائيلي وكل مشاريع الصلح أو التطبيع.

• صراع مشاريع الغاز والنفط بين القوى الإقليمية والدولية في شرقي المتوسط، ويعتبر لبنان في قلب هذا الصراع.

• صراع المرافئ ودورها المستقبلي في الصراعات الاقتصادية، وموقع لبنان الجغرافي ضمن مسار طريق الحرير.

• موقع لبنان الاستراتيجي في إعادة إعمار سوريا المتوقع، وتسابق شركات عالمية كبرى في اغتنام حصة من مشاريع الإعمار.

• صراع النفوذ في الداخل اللبناني بين عدة قوى إقليمية ودولية: فرنسا، إيران، تركيا، المملكة العربية السعودية، الولايات المتحدة الأميركية وروسيا الاتحادية.

تُظهر تطورات الأحداث في سوريا واليمن والعراق أن مخاض المنطقة في مراحله الأخيرة، وأن إنتاج تسويات لإعادة ترتيب المنطقة هي سمة المرحلة القادمة، ومن ثم فإن لبنان سيكون جزءاً من هذه التسويات. وما نشهده من اشتداد الأزمة في الداخل اللبناني هو أحد ارتدادات هذه الصراعات ومرحلة ما قبل التسويات. وإن انتظار نتائج محادثات فيينا لإعادة إحياء الاتفاق النووي التي انطلقت في أبريل ٢٠٢١، هي المفصل في تحديد معالم وخريطة المنطقة وبالتبعية يتضح موقع لبنان منها وتتحدد هويته ودوره المستقبلي، عندها تبدأ الأزمة بالانحسار والاقتصاد والمالية العامة بالتعافي.

- **المشهد السياسي الداخلي:** كلما اشتدت الأزمة السياسية انعكست مزيداً من الانهيار الاقتصادي، إذ تظهر آثارها بالدرجة الأولى على سعر صرف الليرة اللبنانية، لما ثبت من رابط قوي بين الوضع السياسي وتأثيراته النفسية على سعر الصرف. والدليل على ذلك أنه قبل تكليف الرئيس سعد الحريري بتشكيل الحكومة وصل الدولار إلى ٨٨٠٠ ليرة لبنانية في ٨ أكتوبر ٢٠٢٠، وعند الحديث عن تكليفه بدأ بالانخفاض، ووصل بعد تكليفه بيومين إلى ٦٤٥٠ ل ل بانخفاض ٢٣٥٠ ليرة بنسبة ٢٦,٧٪، ثم عاد إلى الارتفاع مع التعقيدات السياسية واشتدادها، ونفس الأمر حدث عند تكليف الرئيس نجيب ميقاتي وعند إصدار مراسيم تشكيل حكومت بتاريخ ١٠ سبتمبر ٢٠٢١

بعد استقالة حكومة «في مواجهة التحديات» برئاسة حسان دياب عقب انفجار مرفأ بيروت في ٤ أغسطس٢٠٢٠، ازداد المشهد السياسي تعقيداً ما بين حالة الانكار

والاستعصاء السياسي. هذه الحالة غذّتها التناقضات بين مختلف القوى السياسية ومشاريعها ومقارباتها حول هوية لبنان المستقبلية، شكل النظام السياسي الأمثل ودور حزب الله الوظيفي في لبنان والمنطقة. لأن معظم القوى السياسية المؤثرة تسعى للاستفادة من إطالة أمد الأزمة لتحقيق مشاريعها، كلّ من منظاره:

– التيار الوطني الحر ورئيس الجمهورية يسعون من خلال الانهيار إلى القضاء على اتفاق الطائف واستعادة صلاحيات رئيس الجمهورية وموقع المسيحيين في التركيبة الدستورية إلى ما قبل الطائف. بل ويسعى الرئيس ميشال عون إلى ضمان توريث صهره جبران باسيل إرثه السياسي وضمان موقعه وحصته في السلطة.

– تيار المستقبل ورئيسه سعد الحريري يهدف إلى تحميل رئيس الجمهورية وتياره عبء ومسؤولية الانهيار الحاصل، وشدّ عصب الشارع السنّي لاستعادة شعبيته المفقودة على أبواب الانتخابات النيابية القادمة، واستعادة ثقة المملكة العربية السعودية فيه وترميم العلاقة معها.

– حزب الله (ومن ورائه حركة أمل) وإن كان لديه مصلحة في لجم الانهيار من أجل حماية بيئته والحفاظ عليها من تداعياته الاجتماعية التي أصابتهم، إلا أنه أيضاً يطمح إلى مؤتمر تأسيسي جديد لتحقيق المثالثة والهيمنة الدستورية على السلطة لأنه الطرف الأقوى والقادر على فرض شروطه.

عكس تكليف سفير لبنان في ألمانيا مصطفى أديب يليه تكليف سعد الحريري واعتذارهما، حالة الاستعصاء والتأزّم السياسي الداخلي. وقد دخل تشكيل الحكومة في حالة من المراوحة لفترة من الزمن بسبب التعقيدات الداخلية التي وقفت عائقاً أمام تشكيل حكومة لأكثر من سنة، هذه العوائق لم تكن مرتبطة في توزيع الحصص الحكومية أو الحصول على الثلث المعطل فيها أو غيرها من العراقيل الظاهرية، بل تأثّرها بمشاريع القوى المحلية وارتباطاتها الخارجية. إن العامل الأساسي الذي كسر حالة المراوحة تلك ومهّد لتشكيل حكومة برئاسة نجيب ميقاتي، الاتصال الذي حدث بين الرئيس الإيراني رئيسي والرئيس الفرنسي ماكرون في ٥ سبتمبر/أيلول، وهو مؤشر على أن أي حلّ في لبنان هو خارجي بامتياز.

أمام حالة الاشتباك والتصارع السياسي الداخلي هذه، افتقد لبنان المناعة والتحصين الوطني الذاتي، وأصبح الاستثمار في الوضع المالي والاقتصادي وفي نقاط الضعف الاجتماعية سهل المنال، مما جعله مكشوفاً في كافة المجالات وعرضة للاهتزازات البنيوية، وقابلاً للتأرجح صعوداً أو هبوطاً بفعل أي تطورات سياسية محلية أو خارجية. ومهما قمنا من شرح للمشهد العام ومن تقديم أجوبة وحلول فإنها لن تكون فعّالة وقابلة للتنفيذ في ظل غياب الاستقرار السياسي المحلي، غياب التسويات الوطنية واضطراب الإقليم المليء بالتناقضات. لذلك فإن البحث عن سبل النهوض وفرملة الانهيار يجب أن يبدأ بتوافر مناخات توافقية محلية والاعتماد على المقومات الذاتية والمقدرات الوطنية، طالما أن دول الإقليم منشغلة اليوم بأزماتها السياسية والاقتصادية ناهيك عن جائحة كورونا وإلا ستبقى الأزمة في لبنان عرضة إلى مزيد من الانهيارات.

البُعد الأمني للانهيار

دخلت الأزمة اللبنانية منعطفاً خطيراً إثر انفجار المرفأ الكارثة في ٤ أغسطس ٢٠٢٠، الذي أودى بحياة نحو ٢٠٠ شخص وإصابة حوالي ٦ آلاف آخرين، فضلا عن دمار مادي هائل في الأبنية السكنية والمؤسسات التجارية طال نحو ٦٢ ألف وحدة سكنية و٢٠ ألف مؤسسة تجارية[١٧]. قُدّرت الأضرار والخسائر المباشرة بين ٦,٧ و٨,١ مليار دولار[١٨]، وهو انفجار ناتج بالدرجة الأولى عن إهمال بعض المسؤولين اللبنانيين وفشلهم وإفسادهم. دخل العامل الأمني على خط الأزمة لتزيد من حدّتها إذ إن الاختلال في الأمن الاقتصادي والأمن السياسي يؤدي بالتبعية إلى اختلال في الأمن المجتمعي إذ تصبح الأرضية مهيأة للأعمال الإجرامية والعنفية، فالاقتصاد هو بوابة الأمن بحيث أن الانهيارات والأزمات الاقتصادية تنشأ عنها حالات العنف والنزاعات، وهذا ما أكد عليه البنك الدولي من أن الدولة في لبنان «دولة هشاشة، ونزاع، وعنف». إن الترهّل في سلطة الدولة وهيبتها والتحلل في مؤسساتها وتقاعس المسؤولين عن القيام بمسؤولياتهم وواجباتهم، أضف إلى ذلك الوضع المعيشي الكارثي قد شرّع الأبواب أمام التفلت الأمني ليدخل في يوميات الأزمة.

- **فرار العسكريين والخوف من تفسّخ المؤسسة العسكرية**:

إن القطاع العسكري والأمني بكل مؤسساته كغيره من القطاعات قد وقع تحت وطاة الانهيار الاقتصادي الحاصل، وأصبح عُرضة للتفكك من الداخل نتيجة هول الأزمة وعدم قدرة العسكريين على الصمود في مواجهتها. فقد تدنت قيمة الراتب الأساسي الشهري للجندي أو رجل الشرطة، من حوالي ٨٠٠ دولار، لحوالي ١٢٠ دولارا في آذار الماضي، [١٩]، ووصلت إلى أقل من ١٠٠ دولار في الوقت الراهن. يعيش العسكريون في مختلف الأجهزة ومن مختلف الرتب حالة من الإحباط النفسي والجهد الجسدي، فهم في جهوزية يومية واستنفار بشكل متواصل منذ ما يقارب السنتين لمواكبة المشاكل اليومية والحركات الاحتجاجية في مختلف المناطق، تصل في بعض الأحيان إلى الاحتكاك مع المواطنين، ووقوفهم لساعات تحت المطر والبرد القارس أو تحت أشعة الشمس اللاهبة. مما دفع بالعديد من العسكريين إلى الهروب من الخدمة، والبعض منهم سافر خارج البلاد. وأخطر حالة وصل إليها القطاع العسكري هو قيام عسكري في قوى الأمن الداخلي بالانتحار في ٢٤ أغسطس الفائت أمام باب المديرية العامة للأمن الداخلي، تاركاً رسالة شارحاً فيها أسباب الانتحار وهي الأوضاع المعيشية.

لتلافي هذا التفكك في القطاع العسكري والأمني لما له من آثار سلبية خطيرة على مستوى وحدة الوطن، تقوم الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا بالتنسيق مع قيادة الجيش بتوفير الدعم المطلوب له، ولتحقيق هذه الغاية نظمت باريس في ١٧ يونيو/ حزيران الماضي مؤتمراً دولياً افتراضياً لتأمين مساعدات طارئة للجيش اللبناني بمشاركة حوالى عشرين دولة من بينها الولايات المتحدة، من أجل تأمين «حاجات محددة جدا» على صعيد المواد الغذائية من حليب وطحين وغيرهما والأدوية وقطع الغيار لصيانة العتاد تقدر قيمتها «بعشرات ملايين اليوروهات»[٢٠]. ودعت الأمم المتحدة إلى مساعدة الجيش اللبناني على تلبية الاحتياجات الطارئة، واعتبرت منسقة الأمم المتحدة في لبنان إن تلبية احتياجات الجيش المادية والبشرية الفورية أمر ضروري لاستمرار عمله[٢١]. ويبحث البنتاغون ووزارة الخارجية الأميركية عن «سبل مبتكرة» لمساعدة الجيش، وقد جددت وزارة

الخارجية الأميركية التزامها تجاه الجيش عبر الإعلان عن ١٢٠ مليون دولار كمساعدات تمويل عسكري خارجي للسنة المالية ٢٠٢١، وفقاً لإجراءات إخطار الكونغرس، ما يمثل زيادة مقدارها ١٥ مليون دولار على مستويات ٢٠٢٠[٢٢]. وفي هذا الإطار أعلنت قطر في ٦ يوليو/تموز الفائت عن تقديم مساعدات غذائية للجيش اللبناني لمدة سنة[٢٣]. وقد أعلن البيت الأبيض في ٧ سبتمبر/أيلول أن الرئيس الأميركي جو بايدن فوّض وزير الخارجية أنتوني بلينكن بتوجيه مبلغ ٤٧ مليون دولار لمساعدة القوات المسلحة اللبنانية، وهي عبارة عن ٢٥ مليون دولار من السلع والخدمات من مخزون وموارد أي وكالة تابعة لحكومة الولايات المتحدة الأميركية لتقديم مساعدة فورية للقوات المسلحة اللبنانية، و٢٢ مليون دولار على المواد والخدمات الدفاعية من وزارة الدفاع، لتقديم مساعدة فورية للجيش اللبناني[٢٤].

– جرائم القتل والسرقات: كثرت جرائم القتل والسرقات في الآونة الأخيرة مستغلين حالة التفلت الأمني وغياب المساءلة والمحاسبة، وحالة إرهاق القوى الأمنية، وفقدان القضاء لهيبته. ففي العام ٢٠٢٠، قفزت جرائم القتل ٩١ ٪ مقارنة بالسنة السابقة لها، وارتفعت جرائم السرقة بنسبة ٥٧ ٪ وبلغت سرقات السيارات أعلى مستوى في تسع سنوات[٢٥]. وارتفعت جرائم السرقة عموماً بنسبة ٢٦٨٪ بين أبريل ٢٠٢٠ و٢٠٢١، أي بمعدل ٥,١ جرائم سرقة يومياً وبمقارنة الأشهر الأولى من العام الحالي فإن الارتفاع المسجل لجرائم السرقة بلغ ١٨٥٪. وارتفعت جرائم سرقة السيارات بالمقارنة بين شهري أبريل ٢٠٢١ و٢٠٢٠ بنسبة كبيرة بلغت ٢٦٣٪ وبمعدل ٤,٦ سيارات يومياً، فيما ارتفعت سرقة السيارات عموماً بنسبة ٥١٪ عن الأشهر الأولى من العام الماضي[٢٦]. وبلغ عدد الجرائم ٦٨ جريمة قتل بين يناير وأبريل من عام ٢٠٢٠ بينما بلغ هذا العام من الفترة نفسها ٥٧ حالة، في حين وصل إلى ٦٤ جريمة حتى مايو ٢٠٢١ وفق قوى الأمن الداخلي[٢٧].

– **الأمن الذاتي المناطقي**: إن انتشار جرائم القتل والسرقات وغياب الأمن المركزي، دفع بالعديد إلى المطالبة بتطبيق الأمن الذاتي القائم على جهود أبناء كل حيّ وقرية على حدة. بل وأضحت المظاهر المسلّحة سمة عادية في الحياة اليومية، حتى أن أي إشكال

مهما كان حجمه أو نوعه بين الأفراد أو بين العائلات يتم اللجوء فوراً إلى النزاع المسلح بين الأطراف. والظاهرة الملفتة التي بدأت بالانتشار هي توزيع مادتي البنزين والمازوت بطريقة مناطقية ومذهبية حيث تقوم كل محطة للوقود بتعبئة الوقود لسكان المنطقة فقط، ليصبح الحصول على الوقود على الهوية مستذكرين بذلك الحرب الأهلية والقتل على الهوية، وتقوم بعض الأحزاب في إدارة وتنظيم هذه العملية. وفي بعض المناطق ظهرت عصابات المحطات في الأحياء حيث قامت باستلام تنظيم عملية تعبئة الوقود على المحطات بسبب الزحمة الخانقة نتيجة الأعداد الكبيرة وطوابير الانتظار. حيث تقوم هذه العصابات بتسهيل مرور المقربين والمحظيين ومن يدفع لهم الخوّات لتعبئة سياراتهم دون طول انتظار، كما أنهم يقومون بتعبئة الوقود في عبوات وبيعها في السوق السوداء بأسعار مضاعفة واستغلال حاجات الناس إليها.

- **جبهة الحدود الجنوبية**: لا تزال الحدود الجنوبية اللبنانية الساحة الرخوة في الميدان العسكري والأمني في ظل صراعات المنطقة والتناقضات الداخلية، لأنها قد تشهد في أي لحظة أحداثاً عسكرية ترخي بظلالها على الوضع برمته. ولأول مرة منذ العام ٢٠٠٦ قصفت الطائرات الإسرائيلية في ٥ أغسطس داخل الجنوب اللبناني رداً على إطلاق صاروخين من الأراضي اللبنانية صوب الكيان الإسرائيلي وبعد ضرب إيران للسفن الإسرائيلية في بحر العرب نهاية يوليو المنصرم. وإن كان من المستبعد في الوقت الراهن اشتعال حرب مفتوحة بين «إسرائيل» وحزب الله على غرار حرب يوليو ٢٠٠٦، إلا أن الجبهة الجنوبية عرضة للمناوشات طالما التصعيد الإيراني- الأميركي على حاله أو زادت وتيرته، بانتظار الانتهاء من محادثات فيينا حول الاتفاق النووي وما سينتج عنه من تسويات حول ملف حزب الله والجبهة الشمالية ل«إسرائيل».

خاتمة وتطلّعات

لبنان يغرق، هي حقيقة وواقع مأساوي مُعاش ملموس، فقد فيه اللبنانيون كل مقومات الصمود أمام عمق الأزمة وهول المأساة. الرواتب والمداخيل لا تكفي إشباع الحاجات

الأساسية، مصاعب جمّة في تأمين مقوّمات الحياة من كهرباء وبنزين ومازوت وغاز وخبز، الرعاية الصحية والاستشفائية غير متوفرة بأبسط مستلزماتها وهي مرتفعة الكلفة، التفلت الأمني متفشٍ وأصبح المواطن يسير وهو خائف على أمنه الشخصي وأمن عائلته. القوى السياسية تتناحر فيما بينها على تناتش الحصص وتنازع النفوذ في مؤسسات الدولة وإداراتها، وتطويعها لمصالحها الحزبية والشخصية واستخدامها عند الاستحقاقات، وهي لا زالت في مرحلة الانكار لما يجري وأن الجميع سيغرق دون استثناء. منذ ١٧ أكتوبر

٢٠١٩ دخلت السلطة في عنق الزجاجة وباتت غير قادرة إنتاج الحلول، وغير قادرة على استعادة دور الدولة والانتقال السلس والتدريجي للسلطة وتعزيز دور المؤسسات الرسمية وخاصة الرقابية منها، بل نشهد استكمال انهيار مؤسسات الدولة. إن جميع القوى السياسية تدور في حلقة مفرغة وحالة الاستعصاء تتحكم بها جميعا، مع غياب أي محاولات جديّة جديدة للانقاذ وإنما اجترار نفس السياسات القائمة على عقلية التراضي والمحاصصة، وعلى المساكنة ٩ على المبادرات والاستقلالية وحسم الخيارات. إن وجود حكومة يجب أن يكون أهم عامل في كسر مسار الأزمة الانحداري والقيام بالإصلاحات المطلوبة للنهوض الاقتصادي، والتهيئة من خلال الانتخابات النيابية القادمة لإعادة إنتاج سلطة جديدة تعمل على بناء دولة بمفهومها الحقيقي، وهي من أهم شروط المبادرة الفرنسية المطروحة (حكومة مهمة) التي طرحها الرئيس الفرنسي ماكرون على المسؤولين اللبنانيين خلال زيارته إلى لبنان في ٦ أغسطس ٢٠٢٠ عقب انفجار المرفأ للخروج من الأزمة. ولكنها تصطدم بجملة من التعقيدات السياسية والأمنية الداخلية– كأحداث الطيونة في ١٤ أكتوبر ٢٠٢١ والتي ذهب ضحيتها ٧ قتلى وأكثر من ٦٠ جريحا– والتناقضات الخارجية واشتداد الأزمات في الإقليم من حولنا. وإن التفاوض مع صندوق النقد الدولي باعتباره خشبة الخلاص من الأزمة، إلا أنه مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفاوضات ترسيم الحدود البحرية ودرجة تقدمها، فهما مساران متلازمان لا ينفصلان عن بعضهما البعض بحيث إذا تيسّرت مفاوضات ترسيم الحدود البحرية وتحققت شروط

المبعوث الأميركي الخاص، عندها يُقدّم صندوق النقد مساعداته على طبق من ذهب معطّرة برائحة النفط والغاز. وعندها دون أدنى شك تصبح الأزمة في خبر كان، ولكن خلال هذه الفترة لا بد من مخاض عسير يُضاف إلى الفاتورة التي يدفعها الشعب اللبناني على مذبح الصراعات الخارجية.

جملة من التحدّيات ستواجه الحكومة العتيدة خلال هذه المرحلة الانتقالية الحساسة، وهي:

– بثّ الطمأنينة وبناء الثقة من جديد في الدولة بكل مؤسساتها وإداراتها، وإحساس المواطنين الحقيقي بطرح مبادرات جدّية ملموسة وحلول فعّالة في لجم الازمة واتجاه منحى تصاعدي في النهوض الاقتصادي.

– إعادة الانتظام العام وتفعيل دور المؤسسات والإدارات العامة، والاهتمام بالدرجة الاولى بقطاعيّ الصحة والتعليم، وبناء شبكات أمان جديدة لموظفي القطاع العام ترمم الانتماء والولاء الوطني.

– تحقيق نوع من الاستقرار النقدي في سعر صرف الليرة اللبنانية، وإعادة الثقة إلى القطاع المالي والمصرفي.

– انتظام المالية العامة عبر إقرار موازنة العام ٢٠٢١ والتحضير لموازنة ٢٠٢٢، وتفعيل جباية الرسوم والضرائب لرفد خزينة الدولة بالموارد المالية المطلوبة للإنفاق.

– المعالجة ولو جزئية لمشاكل: تغذية التيار الكهربائي، توفير الوقود، الأدوية والمستلزمات الطبية وغيرها.

– ضبط التفلت الأمني وتثبيت قواعد الاستقرار الأمني، وتوفير الظروف النفسية والدعم المادي للقطاعات العسكرية والأمنية.

– البدء بالتفاوض مع صندوق النقد الدولي لوضع خطة تعافي اقتصادي والحصول على الدعم الخارجي المطلوب.

– التفاوض على ترسيم الحدود البحرية شمالاً وجنوباً.

– التفاوض مع الدائنين ووضع خطة مالية لهيكلة الدين العام.

– التحضير للانتخابات النيابية، وهي في سلّم اولويات الحكومة، عبر قانون عصري يعكس التمثيل الحقيقي لكل الشعب بكل فئاته وأطيافه، لأن الانتخابات هي المنعطف في مآل الأزمة.

إن الأزمة في لبنان ظاهرها اقتصادي ومالي ولكن في جوهرها هي أزمة نظام غير قادر على إنتاج الحلول بسبب اختلالات متجذرة في هيكليته، هي أزمة كيان بتنوع ديمغرافي لم يستطع كسر الحواجز الطائفية والمذهبية فيه، وهي أزمة أخلاق لثلّة من المواطنين اعتادوا التجارة في مأساة الناس ومصائبهم، وأخيراً الأزمة في لبنان هي عقاب خارجي فرضته السياسة الأميركية في خنقها لخصومها. إن النظام اللبناني بصيغته الحالية غير قابل للاستمرار والحياة، وإن الجمهورية الثانية– جمهورية اتفاق الطائف– تنازع في مراحلها الأخيرة ولم يعد ينفع معها الترقيع وتقطيع المراحل. ولا بد من تهيئة الأجواء وتوفير متطلبات الانتقال إلى جمهورية عصرية حديثة تنزع عنها كل سلبيات الماضي، وتحافظ على أهم ميزة من ميزات لبنان وهو التنوع الطائفي وصيغة

العيش المشترك، وإلا فإن الأزمات ستتجدد كل فترة لأن النظام الحالي منتج لها.

المصادر:

١.اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الأمن الاقتصادي، (تاريخ الدخول ٢٥ أغسطس/ آب ٢٠٢١)

https://bit.ly/2Ws8Spe.

٢.البنك الدولي، لبنان يغرق: نحو أسوأ ٣ أزمات عالمية، ربيع ٢٠٢١

(تاريخ الدخول ٢٤ أغسطس ٢٠٢١)

https://bit.ly/2XJzYbO.

3.لجنة الأمم المتحدة الاقتصاديةوالاجتماعية لغرب آسيا

٤.البنك الدولي، المشروع الطارئ لدعم شبكات الأمان الاجتماعية للإستجابة للأزمة وجائحة كوفيد ١٩ في لبنان، ١٢ يناير ٢٠٢١(تاريخ الدخول ٢٦ أغسطس٢٠٢١)

https://bit.ly/3koCo7i

٥.الأسكوا، الفقر المتعدد الأبعاد في لبنان ٢٠١٩-٢٠٢١، ٣ سبتمبر ٢٠٢١ (تاريخ الدخول ٤ سبتمبر ٢٠٢١)

https://bit.ly/2WSOs8J.

٦.دائرة الاحصاء المركزي الجمهورية اللبنانية، الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في لبنان، ٢٠٢١(تاريخ الدخول ٢٤ أغسطس ٢٠٢١)

https://bit.ly/3jb3XSn.

٧.الدولية للمعلومات، ارتفاع كلفة السلة الغذائية والاستهلاكية بنسبة ٤٥٥٪، النشرة الشهرية، ١٢ أغسطس ٢٠٢١(تاريخ الدخول ٢٥ أغسطس ٢٠٢١)

https://bit.ly/2UPm9aS.

٨.يونيسيف «لبنان: مستقبل الأطفال على المحك، يوليو/تموز ٢٠٢١(تاريخ الدخول٢٤ أغسطس٢٠٢١)

https://uni.cf/2WnODsr.

٩.جريدة النهار، مرصد الأزمة: لبنان قد يتحوّل إلى فنزويلا المتوسط قريباً، ٢١ يوليو٢٠٢١(تاريخ الدخول ٢٦ أغسطس/آب ٢٠٢١)

https://bit.ly/2WoHRTq.

١٠.وهي نسبة من الودائع تضعها المصارف التجارية في مصرف لبنان بشكل إلزامي وفق نسب يحددها مصرف لبنان.

١١.البنك الدولي، ٢٤٦ مليون دولار لدعم الأسر الفقيرة والأكثر احتياجاً وبناء نظام شبكات الأمان الاجتماعي، ١٢ يناير/كانون الثاني ٢٠٢١(تاريخ الدخول ٢٧ أغسطس٢٠٢١)،

https://bit.ly/2WvkvvO.

١٢.موقع محطةmtv اللبنانية، لبنان حصل على حصته من صندوق النقد الدولي، ٢٥ أغسطس ٢٠٢١(تاريخ الدخول ٢٧ أغسطس ٢٠٢١)

https://bit.ly/3zk1wT4.

١٣.يونيسيف لبنان: مستقبل الأطفال على المحك، المصدر نفسه.

١٤.البنك الدولي، التأسيس لمستقبل أفضل: مسار لإصلاح التعليم في لبنان، يونيو/حزيران ٢٠٢١(تاريخ الدخول ٢٤ أغسطس ٢٠٢١)

https://bit.ly/3jdO9y5.

١٥.يونيسيف، لبنان: مستقبل الأطفال على المحك، المصدر نفسه.

١٦.هديل فرفور، الأمن الغذائي في خبر كان، جريدة الأخبار، ٢٦ أغسطس ٢٠٢١(تاريخ الدخول ٢٦ أغسطس ٢٠٢١)

https://bit.ly/3jk4DVD.

١٧. يونيسيف، شبكات وأنظمة إمدادات المياه في لبنان على وشك الانهيار، ٢٣ يوليو/تموز ٢٠٢١(تاريخ الدخول ٢٤ أغسطس ٢٠٢١)

https://uni.cf/3gtWax6.

١٨.وكالة الأناضول التركية، عام على كارثة المرفأ، ٤ أغسطس ٢٠٢١(تاريخ الدخول ٢٥ أغسطس ٢٠٢١)

https://bit.ly/3yhPTdW.

١٩.سكاي نيوز عربي، البنك الدولي، ٣١ أغسطس٢٠٢٠(تاريخ الدخول ٢٥ أغسطس ٢٠٢١)

https://bit.ly/2WnnNRC.

٢٠.رويترز، الانهيار الاقتصادي في لبنان يزيد الضغط على الجيش وقوات الأمن، ٩ مارس ٢٩٢١(تاريخ الدخول ٢٥ أغسطس/آب ٢٠٢١)

https://reut.rs/2WillWS.

٢١. فرانس ٢٤، باريس تنظم مؤتمرا دوليا لدعم الجيش اللبناني، ١٧ يونيو/حزيران٢٠٢١(تاريخ الدخول ٢٥ أغسطس/آب ٢٠٢١)

https://bit.ly/3zoMeN6.

٢٢.الأمم المتحدة، الأمم المتحدة تدعو إلى دعم الجيش اللبناني لكي يواصل القيام بدوره في الحفاظ على الأمن والاستقرار، ١٧ يونيو/حزيران ٢٠٢١(تاريخ الدخول ٢٦ أغسطس/آب ٢٠٢١)

https://bit.ly/3yi10Uf.

23. Jared Szuba, US weighs options as Lebanon's allies move to assist military,

Al-Monitor, 21 june 2021(seen 25 august 2021),

https://bit.ly/3zhKjJP.

٢٤. روسيا اليوم بالعربي، قطر تعلن عن دعم الجيش اللبناني بـ٧٠ طنا من المواد الغذائية شهريا لمدة عام، ٦ يوليو/تموز ٢٠٢١٠(تاريخ الدخول ٢٥ أغسطس/آب ٢٠٢١)،

https://bit.ly/38c9BgH.

٢٥.جريدة الشرق الأوسط، مساعدة أميركية ب ٤٧ مليون دولار للقوات المسلحة اللبنانية، ٨ سبتمبر ٢٠٢١(تاريخ الدخول ٨ سبتمبر/أيلول ٢٠٢١)

https://bit.ly/2X4lSjG.

٢٦. رويترز، الانهيار الاقتصادي في لبنان يزيد الضغط على الجيش وقوات الأمن، المصدر نفسه.

٢٧.الدولية للمعلومات، المؤشرات الأمنية كانون الثاني–نيسان ٢٠٢١، ١٨ مايو/أيار ٢٠٢١(تاريخ الدخول ٢٥ أغسطس ٢٠٢١)

https://bit.ly/3jgWwt2.

٢٨. الدولية للمعلومات، بداية العام ٢٠٢١ زيادة السرقة والقتل واستقرار سرقة السيارات، ١٥ مارس/آذار ٢٠٢١(تاريخ الدخول ٢٥ أغسطس/آب ٢٠٢١)

https://bit.ly/2Wn69xu.